مؤشرات التنمية الاجتماعية في العراق وتحسين وضع الأمن الإنساني

الباحثة: نبراس هادي هجول

أ.د. طالب عبد الكريم كاظم

جامعة القادسية / كلية الآداب / قسم علم الاجتماع

الملخص:

تناول هذا البحث دور واهمية الاهتمام بالتنمية الاجتماعية والذي يعود أساساً إلى حقيقة مؤداها أنه بالرغم من المجهودات المتزايدة بالتنمية الاقتصادية منذ أكثر من نصف قرن إلا أن الظروف الاجتماعية الأساسية ظلت على ما هي عليه لدى كل من الفرد والأسرة والمجتمع المحلي، وظل الأفراد يعانون من حالة الفقر وظروف السكن السيئة وسوء التغذية...، حيث وقفت تلك الملامح التي يتصف بها المجتمع عائقاً أمامهم لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، وايضاً الى عدم الرضا على المجهودات الحديثة للتنمية، وعلى أمل في الحصول على بدائل أفضل، كأن تصبح التنمية الاقتصادية عاملاً مساعداً للتنمية الاجتماعية مع توجيه متزايد للاهتمام بالقيم الإنسانية في المجتمع، وان الاستقرار الأمني والاستقرار الاجتماعي والسياسي هما كفيل لضمان استقرار الفرد النفسي وان العلاقة متبادلة بين استقرار الفرد في المجتمع الذي يعيش فيه وبين تطور التنمية ورقي المجتمع. حيث تناول هذا البحث مؤشرات التنمية الاجتماعية وتحسين وضع الامن الإنساني من خلال تناول أهمية البحث وأهدافه والمفاهيم والمصطلحات العلمية الخاصة بالبحث ومن ثم تناول مؤشرات التنمية الاجتماعية بالتفصيل ودورها في تحقيق الامن للأفراد.

الكلمات المفتاحية: (مؤشرات التنمية الاجتماعية، الأمن الإنساني).

Indicators of social development in Iraq and the improvement of the human security situation

Researcher: Nebras Hadi Hajul

Dr. Talib Abdul Karim Kazem

Al-Qadisiyah University / College of Arts / Department of Sociology

Abstract:

This research dealt with the role and importance of caring for social development, which is mainly due to the fact that despite the increasing efforts in economic development for more than half a century, the basic social conditions remained the same for each of the individual, the family and the local community, and the

individuals continued to suffer from The state of poverty, poor housing conditions, and malnutrition..., as those features that characterize society stood as an obstacle in front of them to achieve economic and social independence, and also to dissatisfaction with modern efforts for development, and in the hope of obtaining better alternatives, as if economic development becomes an auxiliary factor for development Social, with an increasing direction of attention to human values in society, and that security stability and social and political stability are guarantees to ensure the psychological stability of the individual and that the relationship is mutual between the stability of the individual in the society in which he lives and the development of development and the advancement of society. Where this research dealt with indicators of social development and improving the situation of human security by addressing the importance of research, its objectives, concepts and scientific terminology for research, and then dealing with social development indicators in detail and their role in achieving security for individuals.

Keywords: (indicators of social development, human security).

المبحث الأول: العناصر الأساسية للبحث

أولاً: أهمية البحث

١- تكمن أهمية هذا البحث في كونها محاولة لطرح ما هيه ومستقبل العلاقة بين الأمن الإنساني والتنمية الاجتماعية.

٢- إضافة إلى أنها تثير من التساؤلات أكثر مما تطرح من التفسيرات والإجابات وبالتالي فهي مجال خصب للبحوث المستقبلية، من ضرورات الأمن الإنساني هو إقرار عقلاني ومنطقي للمؤشرات المجسدة له وبما لا يخفي حقيقة التفكير بالأجيال اللاحقة دون الاقتصار او التركيز على الجيل الحالي، اذ ان بلورة التفكير تجاه مرحلة ما او جيل معين يعني عدم الوفاء تجاه الانسانية، وبالتالي اهتزاز مؤشر الثقة.

ثانياً: اهداف البحث

التعرف على مؤشرات التنمية ودورها في تحسن وضع الأمن الإنساني (الامن الإنساني والتنمية الاجتماعية).

المبحث الثاني: تحديد مصطلحات البحث

اولاً: مفهوم التنمية: وتعرف التنمية على إنها عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين القاعدة اللازمة لإطلاق القدرات الإنتاجية الذاتية، التي يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار العلاقات الاجتماعية، مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية وتوفير الأمن الفردي والاجتماعي.(١)

كما تعرف أيضا على إنها عملية تحسين الحياة البشرية التي تتضمن ثلاث جوانب متساوية في الأهمية، أولها رفع المستوى المعاشي للأفراد، وثانيهما خلق الظروف المؤدية إلى نمو شعور الاحترام للذات عند الإفراد من خلال تأسيس الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعزز من احترام الفرد، أما الجانب الثالث فهو زيادة حرية الأفراد في توسيع خياراتهم.(٢)

تعرف التنمية أيضا بانها اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير القاعدة العلمية والتقنية وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة، وان يرافق ذلك التغيرات الإدارية التي تحرر البلد من التبعية والاستغلال وما يرتبط بها من جهل وأمراض وفقر.(١)

ويرى محمود الكروي: إن التنمية هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع وتتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها الى اقصى استغلال ممكن في أقصر فترة مستطاعه وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع.(٢)

عرفها هوبهاوس Hobhouse وقال ان التنمية (تقدم الإشباع) وذلك بوصفها عملية اجتماعية هدفها تحقيق مجتمع الرفاهية وبوصفها منهج للعمل يسير على وفق نظم خاصة وتنسيق موضوع سلفاً يضاف إلى ذلك انها حركة اجتماعية هدفها إيجاد وترسيخ تعبير نمائي واضح ومرسوم في المجتمع المطلوب تنميته.(٣)

اما التعريف الاجرائي للتنمية فهي عملية شاملة في كل جوانب الحياة وتعمل على احداث تغيرات هيكلية فيها من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المالية والمادية والبشرية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المطلوبة لتحقيق الرفاهية للفرد وتحقيق امنه الانساني في كافة مجالات الحياة مما يسهم في تقدم المجتمع وازدهاره.

ثانياً: التنمية الاجتماعية: أضاف المؤتمر العالمي للخدمة الاجتماعية سنة ١٩٦٢ المنعقد في ريودي جانيرو تحديد أدق، فوصف التنمية الاجتماعية للمجتمع على أنها (جهد واع ومقصود يستهدف مساعدة المجتمعات المحلية على إدراك حاجاتها وتحمل المسؤولية لمواجهة مشكلاتها وبهذا تتزايد قدرة الأهالي على المشاركة الكاملة في حياة الأمة).[٤]

ويعرف Walsh التنمية الاجتماعية بانها التحول نحو اتجاه أخلاقي يؤكد على التضامن الاجتماعي في عمليات التخطيط والتصميم والتشييد والصيانة وذلك من خلال وضع الأفراد واحتياجاتهم الفعلية وأمانيهم في مركز التنمية، وتتضمن التنمية الاجتماعية إنشاء حدود على الأفعال البشرية لاحترام قدرة البيئة على تجديد نفسها.[١]

ويشير السالموطي الى ان التنمية الاجتماعية أسلوب حديث للعمل الاجتماعي يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة، عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية بهذا الأسلوب إن لم يكن الوعي قائماً أو تنظيمه وتحريكه إن كان موجوداً، وهذا التعريف يؤكد أن التنمية الاجتماعية لا تنجح ولا تكون لها فعالياتها المطلوبة من دون إشراك أعضاء المجتمع في التفكير والإعداد لمشروعات التنمية. ومن ثم فإن مفهوم التنمية الاجتماعية يرتكز على فكرة الاستثمار الأمثل للمورد البشري كرأسمال مهم من خلال تغيير حياة المواطن عن طريق إشباع حاجاته الإنسانية الأساسية.[٢]

ان التنمية الاجتماعية هي تنظيم حر وفعال لمواجهة الحاجات المشتركة وما دامت لها هذه الصفات فهي إذا تنمية اجتماعية أما إذا كانت لها عكس هذه الصفات فهي ليست تنمية اجتماعية.[٣]

اما التعريف الاجرائي للتنمية الاجتماعية فهي قدرة الأفراد على تحقيق مستوى معيشي مقبول والعمل على استثمار مواهبهم وقدراتهم في التغلب على الصدمات والضغوط والاستمرار في الحالات الطارئة من خلال تدعيم قدرتهم على مواجهة تلك الازمات والظروف التي تقف في طريق تقدم المجتمع حيث انها تتضمن توزيع عادل ومتجانس للدخل وتوفير فرص للعمل تمكن من تحقيق مستوى معيشي لائق مع تسهيل إمكانية الوصول للموارد والخدمات المختلفة نحو تحقيق عالم أفضل وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية لتحقيق الأمن الانساني والتي تشمل أمنه الشخصي والبدني والنفسي والغذائي والصحي والبيئي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي .

ثالثاً: الأمن الإنساني: ويعرف أيضاً بأنه كل ما يمس أمن وكرامة الأفراد في مفهومه الواسع، في حين أن هناك دراسات أخرى تطرح تعريفاً ضيقاً للمفهوم من خلال قصره على أنماط وفئات محددة من مصادر التهديد وايضاً هناك من تناوله في سياق علاقته بمفاهيم أخرى وخاصة مفهوم الأمن القومي من خلال سياق العلاقة الخاصة بين المفهومين وايضاً هناك جوانب أخرى تناولته من خلال الربط بين تحقيق الأمن الإنساني والسياق الاجتماعي والثقافي. ويعرف الأمن الإنساني في معناه الشامل يعني تحويل الانتباه من الأمن القومي إلى أمن الأفراد، فالأمن الإنساني يقوم على أن حماية الأفراد لن تتحقق من خلال حماية الدولة كوحدة سياسية ولكن من خلال التركيز على رفاهية الأفراد ونوعية الحياة.[١]

ومن التعريفات شديدة الاتساع لمفهوم الأمن الإنساني أيضا تعريف **(لورا ريد ومجيد)** بأن: الأمن الإنساني يتطلب إعادة النظر إلى الاعتبارات الأمنية من خلال التركيز على بقاء الأفراد بدلا من الأمن المادي للدولة وهو يتكون من عشرة أبعاد هي الأمن المادي، والأمن النفسي، وأمن النوع، والأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، والأمن الثقافي، والأمن الإعلامي، والأمن البيئي، والأمن القومي، والأمن العالمي.[٢]

كما يعرف **(جانفير لينتج)** الأمن الإنساني فهو: الأمن الإنساني يدعو للتركيز على الأفراد والجماعات بدلا من الدول والأمم، وعلى الحياة الاجتماعية والنفسية للأفراد. فالأمن الإنساني

مكون مهم للاستقرار ولتحقيق التنمية البشرية. مفهوم الأمن الإنساني يركز على الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي تحمي البقاء البشري عبر الوقت.(٣)

ومن التعريفات التي ركزت على جوانب محددة للأمن الإنساني نجد منها:

التعريفات التي ركزت على البعد الاقتصادي، كتعريف (Ramesh Thakur):" الذي يشير إلى نوعية حياة الأفراد في المجتمعات وأي شيء يقلل من نوعية حياة الأفراد مثل الضغوط الجغرافية أو الدخول المحدودة للموارد يعد تهديداً لأمن الأفراد، وعلى النقيض من ذلك فإن أي شيء يمكن أن يحسن نوعية الحياة ويحقق النمو الاقتصادي، ويوفر الدخول للموارد يعد تحسينا لنوعية الحياة".(٤)

أما من الناحية السياسية فهناك تعريفات ركزت على البعد السياسي كتعريف (كيث كريس) "الأمن الإنساني يعني التحرر من الخوف دون التحرر من الحاجة وهو ما يرجع إلى سببين: أولهما سلبي يتمثل في أن التعريف الواسع للأمن الإنساني هو في النهاية أكثر من قائمة تسوق وتضم كافة العناوين المرتبطة بالأمن الإنساني مما يجعله يضم قضايا ليست بالضرورة مرتبطة بالمفهوم، وعند نقطة محددة يصبح الأمن الإنساني مرادفا لكافة الأشياء السيئة التي قد تهدد أمن الأفراد، أما السبب الثاني فهو أن البقاء على المفهوم من خلال التركيز على التحرر من الخوف ومن التهديد باستخدام القوى، فإن هذا يربط المفهوم بأجندة عملية".(١)

ويعرف الأمن الإنساني اجرائياً: وبناءً على ما تقدم يمكننا ان نعرف الأمن الإنساني اجرائياً: ينص على شعور الإنسان بالطمأنينة على ماله ونفسه وهو يتمثل في تأمين كيان الفرد وان تامين كيان الانسان هو تامين كيان المجتمع ضد الأخطار التي تهدد الانسان داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالح الافراد وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام للفرد والمجتمع وهو يركز على الكيان البشري باعتبار الإنسان هو أساس كل مجتمع واساس بقاءه واستمراره وصولاً الى تحقيق التنمية الشاملة.

المبحث الثالث

مؤشرات التنمية الاجتماعية وتحسن وضع الأمن الإنساني

أن الاهتمام بالتنمية الاجتماعية يعود أساساً إلى حقيقة مؤداها أنه بالرغم من المجهودات المتزايدة بالتنمية الاقتصادية منذ أكثر من نصف قرن إلا أن الظروف الاجتماعية الأساسية ظلت على ما هي عليه لدى كل من الفرد والأسرة والمجتمع المحلي، وظل الأفراد يعانون من حالة الفقر وظروف السكن السيئة وسوء التغذية...، حيث وقفت تلك الملامح التي يتصف بها المجتمع عائقاً أمامهم لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، وايضاً الى عدم الرضا على المجهودات الحديثة للتنمية، وعلى أمل في الحصول على بدائل أفضل، كأن تصبح التنمية الاقتصادية عاملاً مساعداً للتنمية الاجتماعية مع توجيه متزايد للاهتمام بالقيم الإنسانية في المجتمع.[٢]

بعد التحولات التي حصلت في المجتمع العراقي سواء الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عام ٢٠٠٣، حاولت الدولة ان تبني جسراً بين الواقع الاجتماعي المأزوم والخيارات التنموية المنشودة من خلال خطط التنمية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية الأخرى، وذلك بهدف إرساء بيئة تمكينية لإدماج المجموعات الهشة والضعيفة في المجتمع وقوة العمل، والعمل على ضمان وصولها إلى النظام التعليمي وحصولها على الخدمات الطبية من خلال توسيع قاعدة المشاركة التي تعزز إسهام المجتمع المدني في دعم نظام الحماية الاجتماعية وتعزيز نظام شبكة الحماية الاجتماعية الحالي للحد من تراجع رأس المال الاجتماعي وضمان تلبية حوائج المجموعات الهشة والضعيفة وإرساء الأسس للتكافل والتآزر الاجتماعي.[١]

اولاً: الطفولة

وفق المادة (١) من اتفاقية حقوق الطفل التي صادق عليها العراق عام ١٩٩٤ والتي نصت هذه المادة على أن "كل انسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عيه". حيث تعد الفئة العمرية (٠-١٧) هي الفئة الأعلى وزنا من بين

الفئات العمرية الأخرى وتمثل ما يقارب ٤٥.٨% من سكان العراق، منهم ٤٣.٦% في الحضر و٥١.٤% في الريف إذ بلغت نسبتهم عام ٢٠١١ (٣.٤٩%) من مجموع السكان. حيث تعتبر الطفولة هي المكون الأضعف والأخطر في بناء الأسرة داخل أي مجتمع من المجتمعات، ولا سيما في المجتمعات المأزومة حيث تكون تلك المجتمعات مكشوفة ومعرضة للتهديد في ساحات النزاع المسلح. فالطفولة في هذه المجتمعات هي مرحلة العجز عن الدفاع عن نفسها وهذا الأمر يجعلها تتأثر بالصراع المسلح تأثراً جسيماً، فضلاً عن أنه قد يوه نموها الاجتماعي والنفسي نتيجة تعرضها لاضطرابات ضغوط ما بعد الأزمة- post-traumatic Stress Disorder، الذين يشاهدون مظاهر النزاع والعنف بشكل مباشر أو من خلال وسائل الإعلام، وهي قضايا غير منظورة يتعرض لها الطفل.

أ- الأطفال الايتام:

أظهرت المسوح الحديثة التي أنجزها الجهاز المركزي للأحصاء[٢] أن نسبة اليتم في العراق للفئة العمرية (٠-١٧) سنة بلغت عند (٨%)، من خلال الأعوام ٢٠٠٦-٢٠١١، وظهر ان من بين الأطفال في الفئة العمرية (٠-١٧) (٦%) فاقد أحد الابوين و (٢%) يتيم الام والام في العام ٢٠٠٦، في حين بلغت نسبة اليتم لأحد الوالدين (٥%)، ويتيم الوالدين (٣%) للعام ٢٠١١. واظهر المسح ذاته ان لليتم تأثير على التحاق الايتام بالمدارس، حيت تراوحت نسبتهم في العامين ٢٠٠٦و٢٠١١ بين (٠.٨٤) و (٠.٨٣) الى الأطفال غير اليتامى وعلى التوالي.

تتأثر أوضاع الأطفال بطبيعة البيئة الأسرية التي يعيشون فيها والوضع المعاشي داخل الأسر ايضاً والمتغيرات المجتمعية في المجتمع المحلي الذي ينتمون اليه حيث تنعكس كل تلك الأوضاع على مستواهم التعليمي والصحي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي.

حيث أظهرت نتائج المسوح الحديثة أن الأطفال اليتامى او الذين يعيشون بعيداً عن الاب والام يكونون معرضين دائماً للتهميش والاستغلال عندما يكون الإباء والامهات بعيدين عنهم بما يحرمهم من مساعدتهم. وقد تبين ان (٥%) من الأطفال في الفئة العمرية (٠-١٧) سنة

هم من الايتام بعد وفاة أحد الابوين و (٠.٣%) من الأطفال هم من الايتام بعد وفاة الاب والام لنفس الفئة العمرية. كما تتباين نسب التحاق الأطفال الايتام في المدارس وفقاً للنوع الاجتماعي، أذ أن نسبة التحاق الأطفال يتيما الاب والام ترتفع الى حوالي (٨٠%) للذكور مقابل (٥٩%) للأناث.[١] أما الأطفال بعمر (١٠-١٤) سنة الذين لم يفقدوا أيا من الابوين، وانهم ما يزالون يعيشون مع أحدهم فان (٨٢%) منهم ملتحقون بالمدارس. ان لليتم المزدوج تأثيراً سلبياً مقارنة بالأطفال غير اليتامى، إذ بينت المعطيات ان نسبة الأطفال اليتامى الملتحقين بالدراسة الى الأطفال غير اليتامى الملتحقين بالدراسة بلغت (٠.٨٣) في حين بلغت نسبة الأطفال اليتامى بفقدان أحد الوالدين (الاب والام) الملتحقين بالدراسة الى الأطفال غير اليتامى الملتحقين بالدراسة بلغت (٠.٩٣).[٢] حيث لم يشهد عدد دور الدولة للأيتام تطوراً ملحوظاً خلال المدة ٢٠١٢-٢٠١٦، واستمر عددها الكلي ٢٢ داراً في بغداد والمحافظات. وشهد مؤشر أيتام / باحث اجتماعي انخفاضاً كبيراً خلال المدة ٢٠١٣-٢٠١٥ وتراوح بين ٤.٦-٥.٨ بسبب الأوضاع الأمنية، ووصل المؤشر إلى ما دون المستهدف الذي يبلغ ٩.٢ لعام ٢٠١٥، و٨.٨ المستهدف في العامين ٢٠١٦و٢٠١٧. أما اعداد الأيتام في دور الدولة شهدت انخفاضاً وصل إلى ٣٦٥ في عام ٢٠١٦ للأسباب التي ذكرت، فضلاً عن نجاح تطبيقات برامج الدمج الأسري، كما أن تأخر بناء وتأثيث دور الأيتام حال دون تحقيق البرامج المخططة.[٣]

تقدم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية خدماتها لرعاية الأطفال الايتام من خلال دور الدولة:

- تتباين نسبة الاستفادة من الطاقة الاستيعابية بين دور الدولة وبين المحافظات مع ملاحظة ارتفاع نسبة المستفيدين من الذكور مقارنة بالإناث.
- شهد عدد المستفيدين خلال المدة ٢٠٠٩/ ٢٠١٠/ و٢٠١٠/٢٠١١ زيادة بنسب (٠.٣%و١٧.٢%) على التوالي.

ب-عمل الأطفال:

في البيئات الفقيرة تفرز ظواهر كثيرة تجعل من عمل الأطفال، استراتيجية مطلوبة للعيش على حساب حقوق الطفل وانتهاكها وعلى حساب دراسته وصحته وغيرها من الحقوق. حيث أن ظاهرة تشغيل الأطفال تنطوي على العديد من المخاطر الجسيمة التي تشكل تكلفة إنسانية عالية ولا سيما ان عدد هؤلاء الأطفال وعمالة الأطفال تفاقم بتأثير الاحداث التي شهدها المجتمع العراقي والحروب والانفلات السياسي والأمني وكل الجوانب الأخرى. حيث إنها ظاهرة تشكل انتهاكاً صارخاً لنصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ولقوانين العمل النافذة، بالإضافة إلى انها مشكلة حقيقية وعائق تنموي كبير في العراق، افرزتها ظروف الحروب المتعاقبة التي مرت بالعراق، وزج الأطفال في سوق العمل وفق ظروف وشروط مجحفة من قبل أرباب العمل مستغلين طفولتهم وسوء حالهم وحاجتهم بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة، فضلاً عن ضعف الوعي وتفشي الامية والبطالة، ونمو القطاع غير المنظم الذي يستقطب الأطفال للعمل بشروط وظروف غير مناسبة. حيث أن أحد اهم مؤشرات خطر اشتغال الأطفال هو أنهم يصبحون أقل ميلاً إلى الدراسة، كما أنهم ينتقلون من عمل لآخر وطول ساعات عملهم وتعرضهم لمخاطر نفسية وصحية تدفعهم الى التسول والانحراف.[١]

حدد المسح العنقودي Mics٤ الفئة المعنية بعمالة الأطفال بحسب نوع العمل وساعات الاشتغال بضمنها الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأطفال في العمل المنزلي مدفوع وغير مدفوع الاجر، حيث تدنت نسبة الأطفال العاملين للفئة العمرية (٥-١٤) سنة من (١١%) عام ٢٠٠٦ أي طفل واحد من بين ٩ أطفال، إلى (٧%) في العام ٢٠١١، ما يقارب واحد من بين أربعة عشر طفلاً، يعمل منهم في الريف (١٠%) مقابل (٥%) في الحضر. وترتفع نسبة الذكور العاملين عن الاناث، حيث بلغت (٨%) للذكور مقابل (٦%) للإناث. وبلغت اعلى نسبة لعمالة الأطفال في الفئة العمرية (١٢-١٤) سنة بنسبة (٨%)، حيث أنها ترتفع نسبتها في القطاع الهامشي والمعامل الخاصة. كما ان الأطفال الذين يشتغلون أقل ميلاً للاستمرار في التعليم بسبب سوء حالهم وبلغ (٦%) مقابل (١٠%) لغير المشتغلين.[٢]

جدول (٢) يبين نسبة اشتغال الأطفال وفقاً لمسح Mics٣ عام ٢٠٠٦ و Mics٤ عام ٢٠١١

الفئة العمرية	نسبة اشتغال الاطفال	
	٢٠٠٦	٢٠١١
(٥-١١) سنة	١٠	٥%
(١٢-١٤) سنة	١٢	٨%
(٥-١٤) سنة	١١	٧%

وعند مقارنة نسب عمالة الأطفال بالدول الأخرى، يظهر انها أكثر من بعض الدول المجاورة للعراق (٥% في البحرين مثلاً)، لكنها أقل من كثير من البدان النامية مثل (الهند ١٢%، اليمن ٢٣%، سيراليون ٤٨%).

إن عدم وجود معلومات حديثة وشاملة عن حجم وهيكل عمالة الأطفال أدى إلى اعتماد تدابير تدخل غير متناسقة، فضلاً عن استمرار معدلات الفقر، واليتم لا سيما في ظروف العنف والتهجير وارتفاع مستويات البطالة ومحدودية فرص توليد الدخل لديها أدى إلى تفاقم المشكلة.[١]

ثانياً: المعاقون

بلغ عدد المعاقون في العراق وفقاً لمسح الجهاز المركزي للإحصاء في عام ٢٠١٦ حوالي ١.٢٠٠.٠٠٠ مليون ومئتي ألف معاق. وبلغ عدد معاهد المعاقين ٤٩ معهداً طوال المدة ٢٠١٣-٢٠١٥ ارتفع إلى ٥١ معهداً عام ٢٠١٦ بواقع معهدين وبنسبة زيادة قدرها ٤.١%[٢]، حيث أدت ظروف الحروب والأزمات المتلاحقة على المجتمع العراقي والعنف والإرهاب إلى ارتفاع نسب المعوقين (بدنياً وعقلياً)، وعلى الرغم من عدم دقة الإحصاءات في العراق لكن يبقى إدماج المعوقين في النشاطات التنموية هو أحد المؤشرات الأساسية لتقدم المجتمعات. وقد أكد الدستور في المادة الرقم (٣٢) أن ترعى الدولة المعوقين وذوي الحاجات

الخاصة وتكفل تأهيلهم بغية دمجهم في المجتمع. وان المجتمعات التي تتعرض لنزاعات متلاحقة اقل إحساساً بالأمان بسبب تعرض رأس مالها البشري إلى مخاطر عديدة مثل القتل والإعاقة والأمراض الجسدية والنفسية المختلفة التي ترافق الإهدار في رأس المال المادي وتؤدي إلى تعطيل المقومات الوطنية للتنمية.[٣]

٣-الورش والجمعيات

- بلغ عدد الورش المحمية (ورش تشغيل للمعاقين) (١٢) ورشة بطاقة استيعابية (٧٧٥) شخصاً غالبيتها تتركز في بغداد.
- بلغ عدد المستفيدين من المحمية عام ٢٠١٢ (٣٤٦) مستفيداً (١٧٥) اناثاً و(١٧١) ذكوراً.
- شهدت أعداد المستفيدين خلال الأعوام ٢٠٠٩و٢٠١٠و٢٠١١ انخفاضا ملحوظاً ولم تشهد تحسن خلال المدة المذكورة.
- عدم شمول جميع المحافظات بهذه الوحدات وان غالبية المستفيدين من الذكور.

ثالثاً: المسنون

تعرضت تركيبة سكان العراق (منذ النصف الثاني من القرن العشرين) إلى تغيرات متواصلة لأسباب كثيرة، لعل في مقدمتها تحسن الأحوال الصحية وتراجع معدلات الولادة والهجرة، ودخول المرأة إلى سوق العمل حيث واجهت كل تلك الأمور تحديات عديدة شملت تفكك الاسر وضعف التكافل الذي كان يسود العلاقة بين المسنين وتوفير شبكة أمان طبيعية، حيث ان انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع متوسط العمر المتوقع، جعل سكان العراق يتجهون في مستقبلهم نحو الشيخوخة، حيث بلغ عدد السكان من كبار السن ٦٥ عاما فأكثر حوالي ١.٠١٦ مليون نسمة عام ٢٠١٠ ومن المتوقع ان يرتفع الى ٣.٧٣٦ مليون نسمة في عام ٢٠٤٠. ومن المتوقع ايضاً ان تصل نسبة المسنين في العراق الى ٦.٦% من السكان عام ٢٠٤٠ وترتفع الى ٨.٩% عام ٢٠٥٠.[١]

قدمت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية خدمات عديدة لكبار السن من خلال دور المسنين والتي توزعت الى[٢]:

- بلغ دور المسنين في العراق عام ٢٠١٢ (١١) داراً، منها (٨) دور للمسنين وداري حنان للعاجزين تنتشر في بغداد و (٧) محافظات.
- ارتفعت نسبة الاستفادة من الطاقة الاستيعابية من دور المسنين خلال العوام ٢٠١٠-٢٠١٢ بنسب (٧٢.٤% و٧٩.١% و٨٥%) على التوالي.

رابعاً: خدمات رعاية الأحداث الجانحين

- بلغ عدد مدارس ودور الملاحظة للمحكومين والموقوفين والمشردين الاحداث (٨) دور موزعة بين محافظتي بغداد ونينوى.
- بلغ مجموع المستفيدين من المدارس والدور حتى منتصف ٢٠١٢ حوالي ١٢٧٥ حدثاً في بغداد ونينوى، اما في إقليم كوردستان بلغ عددهم (٨٣) حدثاً، وغالبيتهم من الذكور.
- هناك داران للمشردين في بغداد للذكور والاناث يبلغ عدد المستفيدين (٧٦) حدثاً.[٣]

خامساً: الأرامل

تكون البيئة الاجتماعية في المجتمع العراقي بيئة مزدحمة بالمخاطر، وذلك بسبب تعاقب الأزمات والحروب والنزاعات والعنف، حيث بدأ النزيف الديموغرافي يهدد البنية المجتمعية، وتحملت عواقبه واضراره واعباءه جميع شرائح المجتمع وبالذات النساء والأطفال والشباب كونهم من أكثر الفئات المتضررة داخل المجتمع. وهناك تباين كبير في تقدير أعداد الأرامل جراء الحروب التي اخذت الكثير. وبذلك أظهرت المسوح الحديثة أن نسبة الأسر التي ترأسها نساء في العراق هي ١٠.٧%، أعلى تلك النسب في محافظة أربيل والتي بلغت (١٩.١%) وأدناها في محافظة القادسية والتي بلغت (٤,١%) فيما بلغت نسبة النساء المترملات (٩.٣%)[١]. وقدر البعض أن واحدة من كل عشرة نساء تترمل يومياً. ويبدو ان هناك تضارباً واضحاً في أعداد الأرامل[٢]. حيث ان هذا التضارب لا ينفي حقيقة أن هناك مشكلة ينبغي

تداركها، إذ إن مشكلة الأرامل في العراق تتطلب توسيع ما يسمى ((أرضية الحماية الاجتماعية)) وذلك لتأمين الحق في الضمان الاجتماعي بوصفه حقاً من حقوق الإنسان الأساسية.[٣] حيث اتجه مجلس الوزراء إلى إيجاد تسهيلات مناسبة لهذه الشريحة، تمثلت بدائرة رعاية المرأة التي كانت ملحقة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء، ثم ألحقت بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

سادساً: شبكة الحماية الاجتماعية: المستفيدون من إعانات شبكة الحماية الاجتماعية

من المبادئ الأساسية لحقوق الانسان والتي كفلها الدستور العراقي في العام ٢٠٠٥ وهي ان تلتزم الدولة بتوفير الرعاية والحماية الاجتماعية لأبناء المجتمع من خلال اتخاذ التدابير الحمائية المناسبة والإجراءات الوقائية هدفها الأساس هو التخفيف من الفقر والعوز المادي الذي أصاب فئات المجتمع من الشباب والأطفال والارامل وغيرهم. وبناءً على ذلك بدأت الدولة بتنفيذ مشروع شبكة الحماية الاجتماعية نهاية عام ٢٠٠٥ من خلال تقديم الإعانات الى الفقراء والفئات الهشة في المجتمع والتي تتم من خلال تقديم المساعدات والمعاشات بشكل دفعات نقدية لهم. حيث سجلت المبالغ المدفوعة إلى هذه الفئات خلال الأعوام (٢٠٠٩و٢٠١٠و٢٠١١) بين (١٤٢.٥٥٢و٦٨٤.١٥٠ و٤٦٢.٦٤٤) مليون دينار، من خلال أربعة دفعات سنوياً. حيث انخفض عدد المستفيدين من الشبكة بنسبة (١٣١%) بين عامي ٢٠٠٩و٢٠١٠ وذلك بسبب تغير ضوابط الشمول بالشبكة فيما يخص النساء، وقيام دائرة شؤون المرأة بالمهمة منذ بداية ٢٠١٠، بعد ذلك عادت نسب المستفيدين بالارتفاع بين عامي ٢٠١٠و٢٠١١، وبلغ عدد المستفيدين من شبكة الحماية الاجتماعية حتى منتصف عام ٢٠١٢ (٣٨١٣٤٥) مستفيداً. وقد احتل العاطلون عن العمل المرتبة الأولى بالمستفيدين تلاه عجز المرض والشيخوخة وبنسبة قدرها (٨٨.٤%) من اجمالي المستفيدين من خدمات شبكة الحماية الاجتماعية.[١]

حيث بلغ عدد الأسر المشمولة بنظام الشبكة ٣٩٥١٣١ أسرة في ١٥ محافظة عدا إقليم كردستان واستناداً لبيانات وزارة العمل والشؤون عام ٢٠١١ بلغت المبالغ المصروفة

(٤٦١.١٨) مليار دينار حوالي ٤١٢.٨ مليون دولار، اما اذا انتقلنا الى مستوى المحافظات قد نجد أن أفضل المحافظات استهدافاً لذوي الدخل المنخفض (ممن يقل إنفاق الفرد عندهم عن ٨٠ ألف دينار) بنظام شبكة الحماية ومن هذه المحافظات هي ذي قار ٥٤.٧%، والمثنى ٤٥.٩% ونينوى ٤٣.٠%، فيما كانت أدنى مستويات الاستهداف لذوي الدخل المنخفض في محافظات دهوك ٠% وبغداد ٠.٩% والسليمانية ٠.٩% وأربيل ٢.٤%.[٢]

حيث بلغ اجمالي المستفيدون من إعانات شبكة الحماية الاجتماعية عام ٢٠١٣ نحو ٨٧٨٥٠٧ مستفيداً، وارتفعت فيها نسبة المستفيدون من الاعانة بالنسبة للإناث بنسبة ٥٣.٦%. حيث ارتفع اجمالي المستفيدين من الإعانات في العام ٢٠١٤ إلى ٨٨٤٢٩٧ بنسبة زيادة بسيطة قدرها ٠.٦٦% عن العام ٢٠١٣. وكانت نسبة المستفيدات أيضاً أعلى من نسبة المستفيدين من الذكور، وهذا الأمر قد يعود إلى ارتفاع نسبة النساء اللواتي يترأسن أسرهن ويتولين اعالتهن من الارامل. اما في عام ٢٠١٥ انخفض اجمالي عدد المستفيدين من الشبكة ٨١٩١٧٦ بنسبة قدرها ٧.٤% مقارنة بالعام ٢٠١٤، وذلك بسبب الازمة المالية التي مرت بها البلاد، لكن إجمالي المستفيدين عاد إلى الارتفاع ليصل إلى ٩٠٥٧٧٣ في عام ٢٠١٦ وبنسبة قدرها ١٠.٦% عن العام ٢٠١٥. حيث ان نسبة الاناث المستفيدات انخفضت من اعانات الشبكة إلى ٤٥.٧% في العام ٢٠١٦ مقارنة بعدد المستفيدين من الذكور. وذلك بسبب باب التقديم للحصول على اعانات شبكة الحماية الاجتماعية لرؤساء الأسر من الذكور والاناث بواسطة الانترنت إذ انخفضت نسبة الاناث لأن الغالبية من المتقدمين من رؤساء الأسر من الذكور.

وقد بلغ عدد الباحثين العاملين في شبكة الحماية الاجتماعية ١٢٨٠ خلال العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦، وقد تضاعف بذلك إلى ما يقرب ٢١ مرة عما كان عليه في العام ٢٠١٣. وأكثر من ١٥ مرة عن العام ٢٠١٤. وهذا المؤشر أعلى بكثير مما استهدفته الخطة في عام ٢٠١٧ فقد تم تعيين (١٢٥٠) باحثاً اجتماعياً في بغداد والمحافظات كافة لغرض تقييم

وتحسين درجة الاستهداف في شبكة الحماية الاجتماعية والتقليل من تسرب المنافع إلى غير الفقراء وزيادة التغطية للمتقدمين للشمول بإعانة الحماية الاجتماعية.(١)

بإمكان سياسة الحماية الاجتماعية والتدخلات الناجمة عنها ان تخفض مخاطر الفقر ولكنها لا يمكن ان تحل محل الامن والنمو الاقتصادي المستمر حتى وان خفضت من تأثيرات الإصلاح الاقتصادي او من حتى من خلال إيجاد الجسور الممتدة لتحقيق هذين الهدفين معا من خلال تمكين الفئات الفقيرة والمهمشة وتعزيز قدراتها الإنتاجية كفئة فاعلة وناشطة في المجتمع، بما ينقل الفقراء من أطار المتلقي للمعونة دون بذل الجهد الى جزء من مشروع تنموي يقوم على تمكين الفقراء وتعزيز خيارات اندماجهم في المجتمع ليكونوا جزءاً من عملية إنتاجية تسعى الى تغييب الفقر والتهميش والاقصاء الاجتماعي وبما يعمل على تحقيق كل من التنمية والعدالة الاجتماعية معاً.(٢)

سابعاً: الضمان الاجتماعي

الضمان الاجتماعي هو حق من حوق الإنسان في المجتمع العراقي وفي كل المجتمعات حيث تناولته المادة ٣٠ من الدستور العراقي، وهو وسيلة للحد من الفقر في بين صفوف الناس داخل المجتمع، حيث يعد القاعدة الأساسية للعمل اللائق الذي دعا إليه إعلان منظمة العمل الدولية عام ٢٠٠٨. ويرتبط الضمان الاجتماعي بصندوق التقاعد والضمان الاجتماعي الذي يتكون من تراكم اشتراكات العمال المضمونين ويعتمد على الاستثمار الواسع في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. تقدم دائرة الضمان الاجتماعي في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بموجب الرقم ٢٩ لسنة ١٩٧١ تقاعد إصابات العمل وتعويضهما وضمان الخدمات الاجتماعية، وتتضمن البيانات ذات العلاقة بالضمان الاجتماعي المشمولين بأحكام القانون المذكور أعلاه من المتقاعدين المستفيدين من موظفين وعمال في القطاع الحكومي سواء القطاع المدني او القطاع العسكري او القطاع الخاص والقطاع المختلط والتعاوني.

بلغ عدد المشمولين بأحكام القانون (المستفيدين المضمونين) من تقاعد موظفي الدولة (٣١١٥٤٢٢) مليون، وكان عدد المستفيدين منهم فعلاً هو (١٠٤٢١٧) ألف والمتقاعدين كبار السن بلغ عددهم (٤٨٩٤٤) ألف وتقاعد الخلف أي الورثة الذين شملوا الأطفال والنساء بلغ ايضاً (٥٥٢٧٣) ألف، وبلغ عدد المشمولين من دائرة الضمان الاجتماعي (العمال) (١٢٩١٠٣) ألف، والمستفيدين فعلاً (٢٠٥٢٣) ألف وتقاعد وشيخوخة (٦٧٥٤) ألف، وتقاعد الخلف/ الورثة من الأطفال والنساء (١٢٧٥٨) ألف، أما تقاعد العجز فيبلغ عددهم (١٠١١) شخصاً.[١]

ثامناً: المتغيرات الأسرية

لم يميز الدستور العراقي عام ٢٠٠٥ على أساس النوع أو العرق أو اللغة أو الدين، وقد كفل الدستور مساواة الجميع أمام القانون، وقد يؤكد أن الأسرة هي أساس بناء المجتمع، وقد حرص على توفير الوسائل الكفيلة بحمايتها وتدعيم كيانها وتعزيز أواصرها، وحماية الأمومة والطفولة والشيخوخة. كما أكد أهمية إدماج الفئات الهشة ورعايتها، والحاجة إلى نظام تنمية اجتماعية فعال مبني على أساس المشاركة الواسعة بين شركاء التنمية. تشهد الاسرة العراقية تغيراً مستمراً في بنيتها ووظائفها، ولعل أهم تلك التغيرات: هو ارتفاع نسب الاناث غير المتزوجات (ظاهرة العنوسة)، وارتفاع معدلات الطلاق لا سيما في السنوات الأولى للزواج وايضاً ارتفاع معدلات العمر عند الزواج الأول.

وقد أظهرت مؤشرات التنمية الاجتماعية في العراق ارتفاعاً كبيراً في معدلات الطلاق خلال السنوات العشرة الأخيرة، حيث ارتفعت من ٢٨٦٩٠ حالة في عام ٢٠٠٤ إلى (٥٩٥١٥) حالة عام ٢٠١١، وبنسبة زيادة تجاوزت ١٠٠ بالمئة، وان هذا الارتفاع ناجم عن تفاقم كثير من المشكلات تتصدرها عدة أسباب اجتماعية واقتصادية، وعدم الانسجام بين الزوجين، وأسباب صحية وايضاً عدم الإنجاب، وعدم الإنفاق على الزوجة والأولاد، وكذلك الزواج في سن مبكر، ومن اخطر الأسباب هي العنف ضد الزوجة والزواج من زوجة ثانية من هذه الأسباب ايضاً، وهجر الزوج للزوجة، الخيانة... وغيرها.[٢]

ان وجه الخطورة غير المسبوق يكمن في انخفاض نسبة الزواج في العراق من ٢٦٢٥٥٤ حالة عام ٢٠٠٤ إلى ٢٣٠٤٧٠ حالة عام ٢٠١١ وبنسبة انخفاض بلغت ١٢.٢ بالمئة للمدة المذكورة، وهو اتجاه ربما يعود إلى أسباب كثيرة منها ارتفاع تكاليف الزواج وتعقد الحياة الاجتماعية والتعليم وغيرها. أدت هذه المتغيرات المتسارعة والأزمات الى تغيير هيكل العلاقات المتبادلة داخل الأسرة وتفاقم المشكلات والتحديات للأفراد والأسر واعترافاً بالحاجة إلى تعزيز دور الأسرة بوصفها مشروعاً تنموياً وأدراك الصفة الرعوية للمجتمع، ان الحث باتجاه تعزيز الجهود المبذولة باعتبار الامومة والابوة قيمتان ارتكازيتان تستقطبان وتنشران منظومات من القيم والأعراف وصيغ التعامل والتفاعل المنمطة التي تعزز وترسخ الصفات الأخلاقية المرنة، الصحية والمتناغمة.[١]

تم تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من خدمات الرعاية والدعم الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والفئات ذات الاحتياجات الخاصة من خلال برامج وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني في مجالات التعليم والتدريب الأهلي، ورعاية الطفولة، والرعاية الصحية، ورعاية المعوقين وكبار السن وغيرها من مجالات التكافل الاجتماعي. حيث أدت المؤسسات الحكومية الأخرى مثل دواوين الوقف السني والشيعي والمسيحي ومجالس المحافظات أدواراً تكافلية في تقديمها مساعدات عينية بسيطة قد تكون في بعض الأحيان دورية وأحيان أخرى غير منتظمة للفقراء والمهمشين من أبناء المجتمع. وتتوزع خدمات الرعاية والدعم في فئتين:

الفئة الأولى: شملت المساعدات العينية والمادية والرواتب الدورية.

الفئة الثانية: شملت الخدمات المباشرة من خلال الدور والمراكز المتخصصة.[٢]

تاسعاً: الفقر

على الرغم من ان العدالة الاجتماعية والمساواة في الحصول على الخدمات العامة جزءاً من اعمال التنمية في العراق وذلك منذ سنوات عديدة، حيث أثار مخاوف عديدة بشأن

التفاوت في مستويات المعيشة بسبب التوزيع الغير عادل للموارد العامة بين المناطق والافراد وعلى أساس النوع الاجتماعي والتفاوت بين الحضر والريف، وايضاً التفاوت بين الريف والحضر، والتفاوت في الدخل في المناطق الحضرية والريفية نفسها. بالإضافة الى الاعداد المتزايدة من سكان المدن الذين يعيشون في العشوائيات وتفتقر إلى المرافق الأساسية. حيث ظلت الفوارق الريفية الحضرية المختلفة بين المناطق سبباً رئيسياً من أسباب التوترات التي تهدد بانفجارات اجتماعية.

إن العراق عنى في السابق ويعاني اليوم من مشاكل ناجمة عن أوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما ينجم عنها من ظروف الحرمان على الأصعدة كافة، وتدهور مستوى القطاع الخاص ودوره داخل المجتمع، حيث تطلب هذا الأمر بجدية جملة من التدخلات المختلفة من اج الحد من الفقر وتحسين ظروف معيشة المواطنين، ولا سيما في المناطق الحضرية الفقيرة والريفية، فإن معدلات الفقر وعدم المساواة بين مناطق مختلفة لا تزال مرتفعة.

من خلال الجهود الهادفة للتخفيف من مسألة الفقر، أعد العراق استراتيجية وطنية شاملة لمعالجته عام ٢٠٠٩ تهدف إلى توفير قاعدة بيانات مبنية على مسوح متخصصة، تتيح قياس الفقر بمؤشراته المختلفة، وتحديد الخطوط والنسبة للفقر والشرائح الاجتماعية والمناطق الجغرافية التي يتركز فيها الفقراء. حيث أظهرت مؤشرات الفقر في العراق لسنة ٢٠١٢ أن نسبة الفقر بلغت ١٨.٩ بالمئة، وأن الفقر يتركز في الريف بدرجة أعلى من الحضر حيث بلغت نسبة الفقر فيهما ما يقارب ٣٠.٧ بالمئة و١٣.٥ بالمئة على التوالي. وبذلك فإن ما يقارب ٦.٤ مليون من مجموع السكان في العراق الذين يزيد عددهم على ٣٤ مليون نسمة ضمن فئة الفقراء.[١]

ان التحدي الرئيس في مواجهة مسألة الفقر في كونها حالة متعددة الأبعاد، تتقاطع مع معظم جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. من خلال التقدم الحاصل في مجال التخفيف منها والذي يتطلب تقدماً موازياً في تحقيق اهداف التنمية الأخرى على الصعيدين الكلي

والقطاعي. ومن ثم فأن تنمية الدخل بشكل عام، وللفئات الهشة بشكل خاص وتحقيق التنمية المتوازنة، وتوفير فرص العمل للجميع مع ما تتطلبه من تأهيل القوى البشرية، ومحو الامية، علاوة على توفير الرعاية الصحية والاجتماعية والخدمات العامة وغيرها، فقد تشكل مدخلات الحل الجذري والدائم لقضية الفقر. ومن خلال هذا الإطار تعني الأهداف والاستثمارات والبرامج المعتمدة لخطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧ بمعالجة هذه التحديات وصولا إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحسين نوعية حياة المواطنين وتوسيع خياراتهم.

عاشراً: خدمات رعاية غير مؤسسية

تشمل برامج متعددة من بينها برامج الاسر الحاضنة وبرنامج مساعدة الأطفال المشلولين داخل أسرهم، وبرنامج مساعدة المعاقين.[٢]

إن ما تم طرحه سابقاً بخصوص مؤشرا التنمية الاجتماعي في العراق والتي شملت الفئات الهشة، يقودنا إلى استخلاص حقيقة ان تقديم مجموعة متنوعة من خدمات الرعاية والدعم الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والفئات ذات الحاجات الخاصة من خلال برامج وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ومن خلال ما تقدمه الجمعيات الأهلية ومنضمات المجتمع المدني في مجالات التعليم والتدريب، ورعاية الطفولة، وكذلك برامج رعاية المعوقين وكبار السن وغيرهما من مجالات التكافل الاجتماعي كل هذه الخدمات لا تتناسب مع عمق الجراح والتحديات التي يعانيها الجسد العراقي اليوم، من خلال ما شهده المجتمع من مظاهر متعددة ومتداخلة ومتراكمة من الازمات والحروب والحصار والعنف والإرهاب، حيث رافق كل تلك الازمات ايضاً سوء إدارة الموارد البشرية والمادية وبالذات بعد انهيار مؤسسات الدولة بعد عام ٢٠٠٣، ودخول المجتمع العراقي في نفق الصراعات والأزمات المعروفة وهذا أدى الى تدهور التنمية وعدم إيجاد رؤية تنموية جديدة تعزز مسارات استدامة التنمية. إذ إن مستوى البرامج والسياسات الاجتماعية لا تزال محدودة ودون الطموح، فالواقع الاجتماعي معقد ومتأزم ومتعدد المستويات، ولا تصح معه الأولويات البسيطة ولا التعاقب الزمني الإداري، لذا ومن هذا المنطلق فأن أي خطط تنموية واقعية تشمل تحقيق التنمية الاجتماعية وبكل جوانبها في

المجتمع العراقي لا بد ان تتضمن مستويات عدة تشمل كل جوانب المجتمع الحالية والمستقبلية أي انها تشمل البعد الاستشرافي الشامل للمستقبل.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١- أكدت الدراسة على وجود علاقة ارتباطية بين التعاون كمؤشر من مؤشرات التنمية الاجتماعية وتحسن وضع الامن الانساني في العراق. وقد وصفت مدى قوة هذه العلاقة بكونها متوسطة وذلك وفقا لمتغير الجنس. وعلى الرغم من هذه العلاقة الارتباطية، الا انه لم يتحقق هذا المؤشر في العراق بالدرجة التي تؤدي الى تحسن وضع الامن الانساني فيه، ذلك ان اساس التعاون هو الشعور بالانتماء وبالتالي الاندماج الاجتماعي والشعور بالإنجاز والرضا وهذا الاحساس لا يجده الفرد في العراق حيث يعيش دائما في حالة احباط وعدم رضا نتيجة عدم حصوله على ابسط حقوقه وفي مقدمتها العمل الذي يكفل له عيشة كريمة فضلا عن عدم تشجيع العاملين منهم على الابداع والابتكار.

٢- هناك علاقة ارتباطية بين التمكين كمؤشر من مؤشرات التنمية الاجتماعية وتحسن وضع الامن الإنساني في العراق. وقد وصفت مدى قوة هذه العلاقة بكونها متوسطة وذلك وفقا لمتغير الجنس. وعلى الرغم من هذه العلاقة الارتباطية الا انه في العراق لم يتحقق هذا المؤشر بالدرجة التي تؤدي الى تحسن وضع الامن الانساني فيه.

٣- وجود علاقة ارتباطية بين الاستدامة كمؤشراً من مؤشرات التنمية الاجتماعية وتحسن وضع الامن الانساني في العراق. وقد وصفت مدى قوة هذه العلاقة بكونها ضعيفة وذلك وفقا لمتغير الخلفية الاجتماعية. وعلى الرغم من وجود هذه العلاقة الترابطية الا اننا لا نجد هذا المؤشر في العراق حيث لم تلبي احتياجات الجيل الحالي اساسا وعلى جميع الاصعدة وبناءً عليه فان احتياجات الاجيال اللاحقة لا تكون اوفر حظا من الجيل الحالي ان استمر هذا الواقع الذي نعيشه حاليا.

ثانيا: التوصيات

١- من اجل تحسن وضع الامن الانساني في العراق لابد من تحقيق **التعاون** بوصفه مؤشرا من مؤشرات التنمية الاجتماعية لأنه يعزز الانتماء الى الجماعة التي هي اساسا مصدر انجاز وراحة وسعادة وهدف ومعنى على الصعيد الشخصي، كما يعتبر التعاون مصدر اساسي للإشباع الذاتي الفردي ويولد لدى الفرد الاحساس بالاتجاه نحو الهدف.

٢- من اجل تحسن وضع الامن الانساني في العراق لابد من تحقيق التمكين بوصفه مؤشرا من مؤشرات التنمية الاجتماعية من خلال تفعيل آلياته والمتمثلة بالآتي: - توسيع قدرات الافراد، ضمان حرية العمل النقابي، ضمان استقلالية المجتمع المدني، تقوية اشكال المشاركة ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم، تفعيل دور الاحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها.

٣- من اجل تحسن وضع الامن الانساني في العراق لابد من تحقيق العدالة في التوزيع بوصفه مؤشرا من مؤشرات التنمية الاجتماعية من خلال تفعيل مظاهره وهي على التوالي: -العدالة في استثمار الامكانات وتوزيع الفرص والدخل كحق للجميع، امتلاك المهارات المهنية وتطويرها، تنمية النواحي الفكرية لأفراد المجتمع، تأمين فرص التمتع بالفنون واكتساب المعارف العلمية على انواعها بما يخدم المجتمع.

الهوامش:

(١) صبري مصطفى البياتي: حركة مؤشرات التنمية في العراق ١٩٦٠-٢٠٠٠، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة، الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية، من ٢٢-٢٣، بغداد، بيت الحكمة،٢٠٠٢، ص٤٤٤.

(٢) Michael tadaro: economics for developing world, London, longman,١٩٩٢ ,p ٤٨٧.

(١) سعد حسين فتح الله: التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، ط٢، مركز دراسات الوحدة، بيروت، ١٩٩٩، ص٣٩.

(٢) طلعت مصطفى السروجي: التنمية الاجتماعية المثال والواقع، جامعة حلوان، مركز وتوزيع الكتاب الجامعي، ٢٠٠١، ص١٩-٢٠.
(٣) حسن سعفان: اتجاهات التنمية في المجتمع العربي، مقالة في كتاب حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي المنعقد للفترة من ١٩-٢٦، الجزائر، ١٩٧٣، ص٢٢٨.
(٤) نبيل السالموطي: علم اجتماع التنمية، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص١٦٠.
(١) Walsh C.J : Rio de Janeiro declaration on sustainable social development, disability & ageing first accessed May,٢٠٠٥, Available on line, http://www.dpio.org/en/resources/documents/DeclarationRio٢٠٠٤
(٢) إقبال السالموطي: التنمية الاجتماعية قراءات وتطبيقات، المجلس القومي للمرأة، القاهرة، نوفمبر، ٢٠٠١، ص٣٢.
(٣)Hobhouse L.T: Social Development; its nature and conditions, George Aller and Unwin. Ltd., London, ١٩٩٦, P ٨٥.
(١)George MacLean: The Changing Concept of Human Security, Coordinating National and Multilateral Responses,www.unac.org/canada/security/maclean.htm.
(٢)Laura Reed, and Majid Tehranian: Evolving Security Regimes ،in Majid Tehranian (ed.), Worlds Apart, Human Security and Global Governance, P. ٣٦
(٣)Jennifer Leaning: Psychosocial Well-Being over Time, Security Dialogue, Vol. ٣٥, No.٣, Sep. ٢٠٠٤, P. ٣٥٤.
(٤Thakur Ramesh: Human Security Regimes, In William T.Tow, Ramesh Thakur And In-Taek Hyun(eds), Asia Emerging Regional Order, Reconciling Traditional And Human Security, Tokyo, United Nation University, ٢٠٠,p.٢٣١.
(١)Krause Keith: The Key to A powerful Agenda, if properly Delimited, Security Dialogue, vol.٣٥ ،No٣., Sep. ٢٠٠٤, pp.٣٦٧-٣٧٧. https://journals.sagepub.com/doi/pdf/١٠.١١٧٧/٠٩٦٧٠١٠٦٠٤٠٣٥٠٠٣٢٤.
(٢) عبد الهادي الجوهري: المنظور التنموي في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، مكتبة نهضة الشروق، ١٩٨٨، ص٢٥.
(١) عدنان ياسين مصطفى: التنمية الاجتماعية في العراق مسار متعثر، مجلة إضافات، العدد (٢٨)، ٢٠١٤، ص١٨.
(٢) انجز الجهاز المركزي للإحصاء مجموعة مسوح حديثة منها: مسح شبكة معرفة العراق ٢٠١١، والمسح العنقودي متعدد المؤشرات ٢٠١١، والمسح المتكامل للأوضاع الصحية والاجتماعية للمرأة العراقية ٢٠١١.
(١) نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات، Mics٤، ٢٠١١ جدول (٢٧)، ص٧٦.
(٢) نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات، مصدر سابق، ص٤٧.
(٣) وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية، ٢٠١٨-٢٠٢٢، ص٢٣٤.
(١) وزارة التخطيط، نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات، Mics٤ ، بغداد، ٢٠١٢، ص٤١-٤٢.
(٢) نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات، جدول (٢٧)، مصدر سابق، ص٤١.
(١) عدنان ياسين مصطفى: التنمية البشرية المستدامة – مخاضات التهميش وفرص التمكين، عمان، الأردن، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص١٩٤.
(٢) وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية، ٢٠١٨-٢٠٢٢، ص٢٤٢.

(٣) المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق وانتراك، التنمية في مجتمعات غير مستقرة: الاحتلال، الحرب، وتعثر بناء الدولة، بيروت، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ونتراك، ٢٠٠٦، ص٤-٥.

(١) United Nation ،population of the Department of Economic and Social Affairs ، United Nation, ٢٠٠٨.

(٢) وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧، ص١٨٢-١٨٣.

(٣) صندوق الأمم المتحدة للسكان، أطفال في نزاع مع القانون: دراسة تقويمية لمؤسسات اصلاح الاحداث في بغداد ونينوى، ٢٠١١، ص٧٦.

(١) وزارة التخطيط، المسح المتكامل لأوضاع المرأة العراقية – التقرير التفصيلي، بغداد، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١١، ص١١.

(٢) كريم محمد حمزة، فهيمة المشهداني: المرأة العراقية – جدل التكوين والتمكين، بغداد، مكتبة عادل، ٢٠١٤، ص٣٥-٣٦.

(٣) مكتب العمل الدولي، الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة – مؤتمر العمل الدولي: الدورة المائة، جينيف: مكتب العمل الدولي، ٢٠٠١١، ص٧، https://www.google.com/search?q=http٪٣A٪٢F٪٢F+www.+Ilodocuments٪٥C+meetingdocument٪٥Cwcms-١٥٤٣١٠.pdf .

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧، بغداد، ٢٠١٣، ص١٨٣.

(٢) وزارة التخطيط، الامن الغذائي وظروف المعيشة والتحويلات الاجتماعية في العراق، بغداد، ٢٠١٢.

(١) وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية، ٢٠١٨-٢٠٢٢، ص٢٤٣.

(٢) عدنان ياسين مصطفى: التنمية البشرية المستدامة – مخاضات التهميش وفرص التمكين، مصدر سابق، ص١٩٩.

(١) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة الضمان الاجتماعي، ٢٠١٢،

(٢) وزارة التخطيط (٢٠١٣-٢٠١٧)، خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٧)، ص٢٢١.

(١) وزارة التخطيط (٢٠١٣-٢٠١٧)، خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٧)، مصدر سابق، ص٢٢٢.

(٢) عدنان ياسين مصطفى: التنمية البشرية المستدامة – مخاضات التهميش وفرص التمكين، مصدر سابق، ص٢٠٢.

(١) وزارة التخطيط، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، بغداد، وزارة التخطيط، ٢٠١٢، ص٤٥.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧، مصدر سابق، ص٢١٩.

المصادر:

١. George MacLean: The Changing Concept of Human Security, Coordinating National and Multilateral Responses,www.unac.org/canada/security/maclean.htm.
٢. Hobhouse L.T: Social Development; its nature and conditions, George Aller and Unwin. Ltd., London, ١٩٩٦, P ٨٥.
٣. Jennifer Leaning: Psychosocial Well-Being over Time, Security Dialogue, Vol. ٣٥, No.٣, Sep. ٢٠٠٤, P. ٣٥٤.

٤. Krause Keith: The Key to A powerful Agenda, if properly Delimited, Security Dialogue, vol.٣٥ ،No٣., Sep. ٢٠٠٤, pp.٣٦٧-٣٧٧. https://journals.sagepub.com/doi/pdf/١٠.١١٧٧/٠٩٦٧٠١٠٦٠٤٠٣٥٠٠٣٢٤.

٥. Laura Reed, and Majid Tehranian: Evolving Security Regimes ،in Majid Tehranian (ed.), Worlds Apart, Human Security and Global Governance, P. ٣٦

٦. Michael tadaro: economics for developing world, London, longman,١٩٩٢ ,p ٤٨٧.

٧. Thakur Ramesh: Human Security Regimes, In William T.Tow, Ramesh Thakur And In-Taek Hyun(eds), Asia Emerging Regional Order, Reconciling Traditional And Human Security, Tokyo, United Nation University, ٢٠٠,p.٢٣١.

٨. United Nation ،population of the Department of Economic and Social Affairs ،United Nation, ٢٠٠٨.

٩. Walsh C.J : Rio de Janeiro declaration on sustainable social development, disability & ageing first accessed May,٢٠٠٥, Available on line, http://www.dpio.org/en/resources/documents/DeclarationRio٢٠٠٤

١٠. إقبال السالموطي: التنمية الاجتماعية قراءات وتطبيقات، المجلس القومي للمرأة، القاهرة، نوفمبر، ٢٠٠١، ص٣٢.

١١. انجز الجهاز المركزي للإحصاء مجموعة مسوح حديثة منها: مسح شبكة معرفة العراق ٢٠١١، والمسح العنقودي متعدد المؤشرات ٢٠١١، والمسح المتكامل للأوضاع الصحية والاجتماعية للمرأة العراقية ٢٠١١.

١٢. حسن سعفان: اتجاهات التنمية في المجتمع العربي، مقالة في كتاب حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي المنعقد للفترة من ١٩-٢٦، الجزائر، ١٩٧٣، ص٢٢٨.

١٣. سعد حسين فتح الله: التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، ط٢، مركز دراسات الوحدة، بيروت، ١٩٩٩، ص٣٩.

١٤. صبري مصطفى البياتي: حركة مؤشرات التنمية في العراق ١٩٦٠-٢٠٠٠، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة، الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية، من ٢٢-٢٣، بغداد، بيت الحكمة،٢٠٠٢، ص٤٤٤.

١٥. صندوق الأمم المتحدة للسكان، أطفال في نزاع مع القانون: دراسة تقويمية لمؤسسات اصلاح الاحداث في بغداد ونينوى، ٢٠١١، ص٧٦.

١٦. طلعت مصطفى السروجي: التنمية الاجتماعية المثال والواقع، جامعة حلوان، مركز وتوزيع الكتاب الجامعي، ٢٠٠١، ص١٩-٢٠.

١٧. عبد الهادي الجوهري: المنظور التنموي في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، مكتبة نهضة الشروق، ١٩٨٨، ص٢٥.

١٨. عدنان ياسين مصطفى: التنمية الاجتماعية في العراق مسار متعثر، مجلة إضافات، العدد (٢٨)، ٢٠١٤، ص١٨.

١٩. عدنان ياسين مصطفى: التنمية البشرية المستدامة – مخاضات التهميش وفرص التمكين، عمان، الأردن، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص١٩٤.

٢٠. عدنان ياسين مصطفى: التنمية البشرية المستدامة – مخاضات التهميش وفرص التمكين، مصدر سابق، ص١٩٩.
٢١. كريم محمد حمزة، فهيمة المشهداني: المرأة العراقية – جدل التكوين والتمكين، بغداد، مكتبة عادل، ٢٠١٤، ص٣٥-٣٦.
٢٢. المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق وانتراك، التنمية في مجتمعات غير مستقرة: الاحتلال، الحرب، وتعثر بناء الدولة، بيروت، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ونتراك، ٢٠٠٦، ص٤-٥.
٢٣. مكتب العمل الدولي، الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة – مؤتمر العمل الدولي: الدورة المائة، جينيف: مكتب العمل الدولي، ٢٠٠١١، ص٧، https://www.google.com/search?q=http%٣A%٢F%٢F+www.+Ilodocuments%٥C+meetingdocument%٥Cwcms-١٥٤٣١٠.pdf .
٢٤. نبيل السالموطي: علم اجتماع التنمية، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص١٦٠.
٢٥. نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات، Mics٤، ٢٠١١ جدول (٢٧)، ص٧٦.
٢٦. وزارة التخطيط (٢٠١٣-٢٠١٧)، خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٧)، ص٢٢١.
٢٧. وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧، ص١٨٢-١٨٣.
٢٨. وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية، ٢٠١٨-٢٠٢٢، ص٢٣٤.
٢٩. وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية، ٢٠١٨-٢٠٢٢، ص٢٤٢.
٣٠. وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية، ٢٠١٨-٢٠٢٢، ص٢٤٣.
٣١. وزارة التخطيط، الامن الغذائي وظروف المعيشة والتحويلات الاجتماعية في العراق، بغداد، ٢٠١٢.
٣٢. وزارة التخطيط، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، بغداد، وزارة التخطيط، ٢٠١٢، ص٤٥.
٣٣. وزارة التخطيط، المسح المتكامل لأوضاع المرأة العراقية – التقرير التفصيلي، بغداد، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١١، ص١١.
٣٤. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧، بغداد، ٢٠١٣، ص١٨٣.
٣٥. وزارة التخطيط، نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات، Mics٤ ، بغداد، ٢٠١٢، ص٤١-٤٢.
٣٦. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة الضمان الاجتماعي، ٢٠١٢،